"عديم الود يظهر ما يخفيه الزمن مهما تحداه"..

"العليمي ينقلب على قرارات بن مبارك فور استقالته"

- "عودة قرارات أُلغيت سابقاً بتوجيهات بن مبارك.. من يقف خلفها؟"
- "وثائق مسربة تكشف تورط نجل العليمي في شبكة فساد نفطي"
- "هل تحولت مؤسسة الرئاسة إلى أداة لتمكين المقربين؟"
- "فساد بنكهة رئاسية: الدولة تدار كأنها شركة خاصة"
- "اختطاف القرار السيادي.. من يحاسب العليمي؟"
- "النفط مقابل الولاء.. والشفافية في غيبوبة"

العليمي يسيطر على جبهة هنت..

الأمناء / غازي العلوي :

قرارات مشبوهة تفضح شبكة فساد تقودها أطراف نافذة في مجلس القيادة الرئاسي اليمني

في تحول مفاجئ وصادم للمشهد السياسي اليمني، برز رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، في واجهة الأحداث عقب استقالة رئيس الحكومة السابق أحمد عوض بن مبارك، ليعيد إلى الواجهة مجموعة من القرارات المثيرة للجدل التي سبق أن رفضها بن مبارك، واعتبرها مخالفة للقانون وتمسّ بسيادة القرار الوطني ومصالح الشعب.

هذه القرارات، التي أعاد العليمي تنفيذها فور استقالة بن مبارك، تكشف عن نوايا مبيتة وخطط معدّة سلفًا للسيطرة على موارد البلاد، وفي مقدمتها القطاع النفطي، الذي يُعد شريان الاقتصاد اليمني الأول. وقد جاءت تلك التحركات السياسية وسط ضجة كبرى أثارتها وثائق مسربة تكشف عن شبكة فساد منظم، تقودها أطراف مقربة من العليمي، تستهدف السيطرة على أحد أهم القطاعات السيادية في اليمن.

شبكة الفساد: "جنة هنت" نموذجاً للعبث بالموارد

كشفت وثائق رسمية ومراسلات داخلية بتاريخ 7 مايو 2025، أي يوم أمس الأول فقط، عن قرار مثير للجدل أصدرته شركة YICOM، يقضي بإسناد تشغيل القطاع النفطي رقم (5) لشركة غامضة تُدعى "جنة هنت". هذه الشركة التي لا تمتلك سجلاً تجاريًا معروفًا، ولا تظهر في أي قاعدة بيانات رسمية، باتت فجأة تتحكم بأحد أهم قطاعات النفط في اليمن، دون أي شفافية أو مسوغ قانوني.

وتشير المعلومات المسربة إلى أن نجل رشاد العليمي يقف وراء هذه الشركة الغامضة، مستفيدًا من سلطة والده في تمرير عقود التشغيل لصالح شركته، ما يفتح الباب أمام تساؤلات خطيرة حول استغلال النفوذ وغياب الرقابة المؤسسية في البلاد.

"جنة هنت"، التي لم يسبق لها تنفيذ أي عمليات نفطية في اليمن أو غيره، تبدو كواجهة استثمارية مشبوهة، جرى إنشاؤها خصيصًا للالتفاف على الإجراءات القانونية والرقابية، ولتمرير عقود غير شرعية تخدم مصالح شخصية ضيقة على حساب الوطن واقتصاده المنهك.

الرئيس السابق للحكومة: عقبة أُزيحت لتعبيد الطريق للفساد

طوال فترة رئاسته للحكومة، ظل أحمد بن مبارك حجر عثرة أمام تمرير هذه الصفقات المشبوهة، حيث رفض مجموعة من القرارات التي تضرب جوهر السيادة الوطنية، وعلى رأسها قرار منح القطاع رقم (5) لشركة "جنة هنت". وقد تم حينها إيقاف الإجراءات بتوجيه مباشر منه، مما أثار استياء بعض الأطراف داخل المجلس الرئاسي، بحسب مصادر مطلعة.

استقالة بن مبارك، والتي رُوّج لها إعلاميًا كقرار شخصي، تبدو في حقيقتها خطوة مدروسة من خصومه لتمهيد الطريق أمام تنفيذ مخططاتهم، وهو ما بدأ يتحقق فعليًا في اليوم التالي لاستقالته، بإصدار قرارات تم رفضها سابقًا باعتبارها غير قانونية.

هيمنة العليمي: قرار الدولة بيد الفرد

تعيد هذه التطورات المتسارعة طرح السؤال القديم الجديد حول مدى استقلالية القرار اليمني، ومدى قدرة المؤسسات الرسمية على ممارسة دورها في ظل سيطرة شخصية واحدة على مقاليد الحكم، لا سيما مع الانفراد بقرارات استراتيجية تتعلق بمقدرات الشعب ومصيره.

تشير المراسلات الداخلية إلى أن القرارات الأخيرة لم تخضع لأي نقاش تشاركي داخل المجلس الرئاسي، ولم تُعرض على الجهات الرقابية أو التشريعية، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول نزاهة مؤسسة الرئاسة وشفافيتها في إدارة موارد الدولة.

فساد نفطي أم خصخصة مُقنّعة؟

يذهب مراقبون إلى أن ما يحدث اليوم من إعادة هيكلة خفية لقطاع النفط، هو في جوهره عملية خصخصة مقنعة، تسعى لتمرير عقود وهمية لشركات مملوكة لأشخاص مقربين من السلطة. ويتحدث البعض عن صفقات مستقبلية مشابهة يجري التحضير لها في قطاع الموانئ والاتصالات، ما يثير مخاوف من تفكك مؤسسات الدولة وتحويلها إلى أدوات في يد قلة نافذة.

ما خفّاه الزمن.. أظهرته الوثائق

في هذا المشهد المعتم، يبدو أن الحقيقة بدأت تتكشف رويدًا رويدًا، كما قال الفنان الراحل أبو بكر سالم بلفقيه في رائعته:

"عديم الود يظهر ما يخفّيه الزمن مهما تحدّاه"

ولعل عيون الرأي العام، وعيون الشعب اليمني، بدأت اليوم تكشف نوايا من تسلل إلى مواقع السلطة لا طمعًا في خدمة وطن، بل لإشباع أطماع شخصية ضيقة، لم تعد خافية على أحد.

حاميها حراميها

ما يجري اليوم في اليمن يتجاوز كونه مجرد قرارات إدارية، بل يمثل تحولًا خطيرًا في بنية الدولة، حيث تختطف مؤسسات السيادة لصالح شبكة مصالح فاسدة، يقودها من يُفترض أن يكون حامي الدستور وحارس الثروات الوطنية. وفي ظل غياب الشفافية والمساءلة، يبقى الأمل معقودًا على يقظة المجتمع والضغط الشعبي والإعلامي، لكشف الفساد وإعادة بناء دولة تعبر فعلًا عن إرادة أبنائها لا عن مصالح متنفذيها.

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: د. سالم لعور

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175